صياغة إستراتيجية وطنية للوقاية من الأمراض غير السارية

معاون وزير الصحة: تكلفة معالجة التلاسيميا منذ ٢٠١٨ حتى الآن تبني ١٨ مشفى بكل تجهيزاتها

الشنقيطي: الأمراض غير السارية القاتل الأكبر في سورية إذ تسبب بين ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة من الوفيات

محمود الصالح

كشف معاون وزير الصحة أحمد ضميرية عن التكاليف الباهظة التي تنفقها وزارة الصحة على علاج الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة ومنها «التلاسيميا»، موضحاً أن الوزارة أنفقت في عام ٢٠١٨ مبالغ مالية تكفي في ذلك العام لإنشاء ثلاثة مشاف بسعة ١٠٠ سرير مع كل تجهيزاتها، ومنذ ذلك العام وحتى الآن كان يمكن أن تكسب ١٨ مشفى بهذه المواصفات.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» خلال الاجتماع التنسيقي الذي أقامته وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبمشاركة ممثلين عن عدة وزارات معنية بهدف التحضير لصياغة الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها أكد ضميرية أن الهدف من هذا الاجتماع العمل على توزيع الموارد المتاحة واستثمارها بشكل جيد، مضيفاً: فبدل أن ننفق مبالغ هائلة على علاج المرضى يمكن أن ننفق جزءاً بسيطاً منها في الوقاية من الإصابة بتلك الأمراض.

ضميرية أشار إلى أن القطاعات الصحية في كل دول العالم تستنزف ميزانيات كبيرة والحكومات دائماً هي الأم والأب للمواطن، والمسؤولة عنه صحياً، وأنه تصرف مبالغ كبيرة ليس في سورية فقط إنما في كل دول العالم على المعالجة الصحية.

وكشف أنه حالياً تم تشكيل لجنة وطنية للحد من الولادات المصابة بأمراض التلاسيميا، وذلك بهدف تجفيف المنبع الأساسي لخسارة الموارد الوطنية.

من جهتها أشارت ممثلة منظمة الصحة العالمية إيمان الشنقيطي في أن الأزمة في سورية أدت إلى ضعف استعداد وتأهب النظام الصحي، كما فرضت العديد من التحديات مثل تضرر المنشآت الصحية، نقص الكادر الطبي، نقص الأدوية والمستلزمات الطبية، نقص موارد الطاقة الشغيلية، تغير الأولويات مع نقص الموارد لاستمرارية الخدمات الصحية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية ونقص موارد الدخل التي ألقت العبء الأكبر على القطاع العام، وضعف البيانات المسندة بالدليل اللازمة لتوجيه السياسات الصحية من أجل المساهمة في إنقاص العبء المرضي والاقتصادي للأمراض غير السارية، إضافة أيضاً إلى نقص التغطية بنظام التأمين الصحي وغيره.

• رئيس دائرة الأمراض المزمنة: ٢٠٠ ألف مريض سكري منهم ٤٨٧٩ طفلاً

• ضميرية: بدلاً من أن ننفق مبالغ هائلة على علاج المرضى يمكن أن ننفق جزءاً بسيطاً منها في الوقاية من الإصابة

وأكدت الشنقيطي أن الأمراض غير السارية تعد القاتل الأكبر في سورية إذ تسبب بين ٥٠ إلى ٧٠ بالمئة من الوفيات، مضيفة: وبالتالي تتمثل الأولويات في دعم التشاركية والتنسيق بين القطاعات المعنية لتحليل الوضع الراهن، ووضع خطة وطنية متعددة القطاعات لتخفيف تعرض السكان لعوامل الخطر القابلة للتعديل من خلال التخطيط المشترك، المراقبة والتقييم المستمر، وتابعت الشنقيطي: استجابة لذلك يقوم المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية بتوفير القيادة وقاعدة الأدلة للعمل الدولي بشأن مراقبة الأمراض غير السارية والوقاية منها ومكافحتها، ويلزم اتخاذ إجراءات حكومية عاجلة لتحقيق الأهداف العالمية للحد من عبء الأمراض غير السارية.

وأشارت إلى خطورة الأمراض غير السارية عالمياً، مؤكدة أن هذه الأمراض بما في ذلك أمراض القلب والسكتة الدماغية والسرطان والسكري وأمراض الرئة المزمنة «مرض الانسداد الرئوي المزمن والربو»، أكثر من ٨٠ بالمئة من جميع الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية على مستوى العالم، مؤكدة أنه كل عام يموت ٣١ مليون شخص بسبب الأمراض غير السارية قبل السبعين من العمر، وأن معظم هذه الوفيات المبكرة تحدث في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

ولفتت إلى أن أمراض القلب والأوعية الدموية تتسبب في معظم الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية، أو ١٧,٩ مليون شخص سنوياً، تليها أمراض السرطان ٩,٣ ملايين، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة (٤,١ ملايين)، والسكري ٢,٠ مليون بما في ذلك الوفيات الناجمة عن أمراض الكلى الناجمة عن مرض السكري.

وبينت أن الأمراض غير السارية تعوق التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي تتضمن هدف خفض احتمال الوفاة بسبب أي من الأمراض غير السارية الأربعة الرئيسية للأشخاص بعمر من ٣٠ إلى ٧٠ عاماً بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٣٠.

من جهته قال مدير الأمراض السارية في وزارة الصحة زهير السيوي: لضمان تحقيق أهداف الخطة التشغيلية للوقاية من الأمراض المزمنة أدرجت وزارة الصحة البرامج الوقائية في السياسات الصحية الوطنية، إضافة إلى التأكيد على مبدأ المشاركة الحقيقية والفاعلة مع جميع الشركاء الإستراتيجيين من مقدمي الخدمات الصحية وتوفير الموارد المالية والفنية والبشرية لرفع القدرات الوطنية حتى تكون قادرة على تنفيذ الخطة للوقاية والمكافحة بصورة فاعلة ومؤثرة ومن ثم متابعة الخطة الإستراتيجية الوطنية وبأسلوب علمي جاد حتى تحقق الهدف المرجو وهو الحد من الأمراض غير السارية في سورية ومضاعفاتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار السهوي إلى أنه يموت سنوياً في إقليم شرق المتوسط أكثر من ١,٧ مليون شخص بسبب الأمراض غير السارية والتي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف إمكانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن يمكن الحد من الوفيات من خلال تغييرات بسيطة مرتبطة بنمط الحياة وتدخلات فعالة من حيث التكلفة تنفذها الحكومات الوطنية، وتمكين النظم الصحية من الاستجابة على نحو أكثر فعالية وإنصافاً لاحتياجات الرعاية الصحية اللازمة للأشخاص المصابين بأمراض غير سارية، إضافة إلى التأثير على السياسات العامة في القطاعات غير الصحية التي تتعامل مع ٤ عوامل خطر سلوكية مشتركة قابلة للتعديل كتعاطي التبغ، والنظام الغذائي غير الصحي، والخمول البدني، وتعاطي الكحول على نحو ضار وتلوث الهواء.

وعن البرامج والخدمات المقدمة من وزارة الصحة لمرضى الأمراض المزمنة ذكر رئيس دائرة الأمراض المزمنة ياسر مخلاتي أن هناك ٣٧٣٦ مريضاً مسجلاً في برنامج هرمون النمو حيث يعانون من عوز النمو، وهناك ٤٨٦ مريضاً يعانون من البلوغ المبكر، مضيفاً: أما بالنسبة لمرضى السكري فهناك ما يقرب من ٢٠٠ ألف مريض مسجلين في البرنامج منهم ٤٨٧٩ طفلاً، كما يوجد ٤٠٣٨ مريضاً مسجلين بالتصلب اللويحي و٢٩٩٥ مريضاً مصابين بداء كرون والتهاب الكولون القرحي، مؤكداً أن جميع هؤلاء يتلقون العلاج المكلف جداً من برامج وزارة الصحة.

أكلة «الدراويش» وطلاب المدينة الجامعية

حلبيون يفضلون لـ«حظ مظ» مع انخفاض أسعار البندورة والبيض

حلب- خالد زنكلو

لم تعد رائحة تحضير أكلة الـ«حظ مظ» أو «جز مز» الشعبية، تفوح فقط من بيوت أحياء شرق حلب الفقيرة، بل تعدتها إلى أحياء غرب المدينة الراقية، إثر انخفاض تكلفة إعدادها مع انخفاض أسعار البندورة والبيض، المكونين الرئيسيين للوجبة.

ففي مثل هذا الوقت من السنة تنخفض أسعار البندورة لطرح الأنواع البلدية منها في الأسواق، التي كانت تعتمد على الأصناف الهايبرستيكية قبل ذلك، والتي ارتفعت أسعارها إلى حد يفوق قدرة أغلبية شرائح المجتمع على استخدامها في تحضير وجبات الطعام، بعدما تجاوز سعرها ٢٠ ألف ليرة سورية في وقت ما من الشتاء.

متسوقون أوضحوا لـ«الوطن» أنه بات بإمكانهم شراء كميات لا بأس بها من البندورة لإعداد وجبات الطعام، بعد أن انخفض سعر الكيلو الواحد منها من ١٠ إلى ٤ آلاف ليرة دفعة واحدة بغزو البندورة البلدية، منخفضة تكلفة الإنتاج نسبياً، أسواق حلب.

وأشاروا أيضاً إلى تهاوي سعر صحن البيض في الأسواق راهناً إلى ٣٦ ألف ليرة وبسعر التجزئة، بعد صعود أسهمه قبلاً إلى ٨٥ ألف ليرة. لافتين إلى أن سعر الصحن يزيد من ٢ إلى ٤ آلاف في أحياء غرب المدينة وحتى داخل المولات، بخلاف ما هو عليه الحال في أسواق الأحياء الشعبية.

ودفع أسباب وفرة البيض وتدني أسعاره في الأسواق، إلى الإعفاءات من الضريبة المالية لقطاع الدواجن ومعاملة غير المرخصة منها معاملة نظيرتها المرخصة من حيث الدعم، ما أدى إلى زيادة عدد المنشآت العاملة بمقدار ٢٥ بالمئة.

وتعود أسباب وفرة البيض وتدني أسعاره في الأسواق، إلى إلغاء سياسة التقشف التي كانت سائدة تجاه البيض والبندورة، لجهة دخولهما في مكونات وجبات المطبخ الحلبي في مقدمتها الـ«حظ مظ» ومسلقات البندورة والبيض، واللتين كانتا في عداد الطبخات التي تطبق بحقهما المقاطعة.

وقالت سيدة أخرى من حي المشهد لـ«الوطن»: إنه يمكن شم رائحة طبخ أكلة الـ«حظ مظ» أثناء التجوال في شوارع الحي وأزمة حي الأنصاري الشرقي المجاور «حيث تلجأ الكثير من سيدات البيوت إلى تجهيز هذه الأكلة لانخفاض سعرها ومناسبتها لدخل الأزواج أكثر من غيرها من الوجبات، مع ارتفاع الأسعار بشكل يفوق قدرة الكثير من العائلات على الوفاء بها».

ولا يختلف الوضع في المدينة الجامعية بحلب عما هو عليه في أحياء المدينة، حيث اعتاد المقيمون فيها من طلاب المحافظات الأخرى تحضير وتناول الـ«جز مز» لأسباب عديدة، أهمها سهولة تحضير الوجبة عبر تقطيع البندورة وإضافة البيض والزيت أو السمن إليها على النار، مع الملح والفلفل، والثوم والفليفلة الخضراء وفق الرغبة، إضافة إلى انخفاض تكلفة الأكلة إذا كانت مكوناتها في موسمها.

وتدعي، أو بالأحرى كانت تدعى، الوجبة، بـ«أكلة الدراويش» أيام رخص أسعار البيض والبندورة ومسايرتهما لدخول أغلبية شرائح المجتمع، إلا أن ارتفاع أسعارها في غير موسمها حرم موائد الحلبيين، والسوريين بشكل عام، من أهم الأكلات الشعبية.

وتشتهر حلب ومحافظتا الساحل السوري بتحضير الـ«حظ مظ»، وأصل الكلمتين المعربتين من تركيا، وبالتحديد من لواء اسكندرون، حيث انطلقت إلى المطبخ السوري واللبناني بالاسم ذاته، وإلى باقي مطابخ الدول العربية، إذ تعرف في الأردن ومصر باسم «شكشوكة» في حين تدعى في المغرب وتونس باسم «تكتوكة».

رغم التطور التكنولوجي.. لا يمكن نقل البوابة من مقسم هاتفي إلى آخر.. والاتصالات تبرر!

البوابات «السوداء» تنتشر في اللاذقية وسعر البوابة يصل إلى مليون ليرة

اللاذقية- عبير محمود

اشتكى مواطنون مستأجرون لمنازل في اللاذقية من عدم قدرتهم على نقل «بوابات الإنترنت» من منطقة إلى أخرى، وذلك بسبب تغير المركز الهاتفي، مطالبين بضرورة تسهيل هذه الأمور بعيداً عن التعقيدات الروتينية.

ووصلت عدة شكاوى لـ«الوطن» حول عدم قدرة نقل البوابات من قبل بعض المقاسم في المدينة منها مقسم تشرين ومقسم أفاميا، مشيرين إلى مراجعة المركز العام والإجابة بعدم الإمكانية للنقل بين أي مركز وآخر لو كانوا ضمن المدينة نفسها! مبينين أن أمور النقل يجب أن تكون ميسرة لكونهم مضطرين عليها بسبب التنقل بين منزل وآخر لكونهم يسكنون بالإيجار.

وتساءل أحدهم: كيف تتغنى الحكومة بالتقدم التكنولوجي والدفع الالكتروني وغيرها من الإجراءات التقنية في حين لا تستطيع مؤسسة مسؤولة عن التقدم التقني كالاتصالات من نقل بوابة من مقسم إلى آخر؟!

كما ذكر أحد المواطنين أنه في منطقة تخدمها المجمعات الضوئية في أطراف مدينة اللاذقية على طريق سقوبين، ولم يتمكن من شراء بوابة في المقسم ذاته التابع له في مركز تشرين والسبب أنه لا يحق له بوابة من مشترك آخر إلا إذا كانت ضوئية، علماً أن هذه الأخيرة لا تعمل إلا عند وصل الكهرباء بمعدل ساعة واحدة كل ست ساعات قطع للتيار وفقاً لنظام التقنين!

وتبقى معاناة المواطنين في عدم القدرة على تركيب بوابات انترنت في المقاسم العامة، ما يتسبب بفتح سوق سوداء «اتصالية» أسوة بالأسواق السوداء بباقي المجالات الحياتية، إذ بيّن آخرون عدم توافر بوابات في عدد من المقاسم رغم التسجيل المسبق منذ عدة سنوات، علماً أنها متوافرة في السوق السوداء بأسعار تتراوح بين ٨٠٠ إلى مليون ليرة سوريّة، حسب ما يتم طرحه للبيع والتنازل عنها للمستخدم الجديد، متسائلين عن سبب عدم توافر بوابات جديدة في المقاسم منذ زمن طويل!

من جهته أكد مدير الاتصالات في اللاذقية أحمد حايك في تصريح لـ«الوطن» أنه يجوز نقل البوابة ضمن المقسم الهاتفي نفسه فقط، على حين غير مسموح بالنقل من مركز إلى مركز آخر، مبيناً أن هذا الأمر غير متاح فنياً. وعند سؤالنا عن سبب عدم توافر هذا الإجراء رغم التطور التكنولوجي الذي «تتغنى به»، قال حايك: المشكلة عدم وجود بوابات شاغرة بكل المراكز، إضافة لأن نظام الاستثمار الحالي لا يسمح بإجراءات كهذه.

وفي السياق رفع مذكرة لرئاسة الحكومة لحل مشكلة نقص التمويل لدى مجلس المدينة لاستكمال تنفيذ البنية التحتية، وصرف كشوف الشركات المنفذة.

ومن جهته، بيّن رئيس مجلس مدينة حماة مختار حوراني لـ«الوطن»، أن معالجة هذا الموضوع ليست في مجلس المدينة، وإنما تحتاج إلى قرار جديد من رئاسة مجلس الوزراء.

وأوضح أن المجلس عندما نظم آنذاك مع الصناعيين عقود بيع أولية للمقاسم، لم تكن نهائية، وهم يعرفون ذلك، والسعر يحسب على الورق لتنفيذ كتلة البنية التحتية لكامل المشروع، وقد حُسب آنذاك لكن العمل بمشاريع البنية التحتية لمقاسمهم التي سددوا أسعار بعضها نقداً بالعام ٢٠١٧.

وبيّن صناعيون في تصريح لـ«الوطن» أن مجلس المدينة هو الذي تأخر في تنفيذ البنية التحتية للتوسع الجديد للمنطقة الصناعية، متسائلين: لماذا يكلفهم أعباء مادية إضافية على ذنب لم يرتكبوه؟.

وأوضحوا أن سعر متر المقسم كان في العام ٢٠١٧ نحو ٧٥٠٠ ليرة، وفي العام ٢٠٢١ أصبح ٢٢٥٠٠ ليرة، وفي العام الماضي ارتفع إلى نحو ١٨٠ ألف ليرة، واليوم أصبح ما بين ٧٠٠ إلى ٩٥٤ ألف ليرة بحسب الموقع، ومطلوب منهم أن يسددوا وفق السعر الراهن رغم امتلاكهم مقاسمهم منذ سنوات طويلة!.

ومن جانبه بيّن محافظ حماة محمود زنبوعه في تصريح لـ«الوطن»، أنه من الضروري معالجة موضوع البنية التحتية في توسع المنطقة الصناعية الجديد، وأسعار المقاسم فالتأخير في المعالجة يفاقم المشكلة.

ولفت إلى أنه سيتم رفع مذكرة لرئاسة الحكومة لحل مشكلة نقص التمويل لدى مجلس المدينة لاستكمال تنفيذ البنية التحتية، وصرف كشوف الشركات المنفذة.

ومن جهته، بيّن رئيس مجلس مدينة حماة مختار حوراني لـ«الوطن»، أن معالجة هذا الموضوع ليست في مجلس المدينة، وإنما تحتاج إلى قرار جديد من رئاسة مجلس الوزراء.

وأوضح أن المجلس عندما نظم آنذاك مع الصناعيين عقود بيع أولية للمقاسم، لم تكن نهائية، وهم يعرفون ذلك، والسعر يحسب على الورق لتنفيذ كتلة البنية التحتية لكامل المشروع، وقد حُسب آنذاك لكن العمل بمشاريع البنية التحتية لمقاسمهم التي سددوا أسعار بعضها نقداً بالعام ٢٠١٧.

وذكر أنه عند استئناف العمل بمشاريع البنية التحتية بعد تحسن الظروف الأمنية، كانت تحسب تكلفة كل مشروع من مشاريع البنية التحتية وتضاف على سعر المقاسم، وفي كل فترة تعاد حسابات كامل البنية التحتية، والصناعي الذي وقع عقداً مع مجلس المدينة ودفع سعر كامل الأرض سيدفع فرق سعر تنفيذ البنية التحتية لأنها بالأساس لم تكن منفذة عند توقيع العقد.

ولفت حوراني إلى أن قيمة أرض المقسم لا تتغير فهي ثابتة ووفق العقد المبرم مع الصناعي، وما يتغير هو قيمة تكاليف البنية التحتية، موضحاً أن كل مشروع ينفذ بأسعار جديدة ينعكس ذلك على سعر المتر وهذا ما يعده بعض الصناعيين ظلماً.

وأكد حوراني أن الأمر بحاجة إلى قرار من رئاسة مجلس الوزراء، فإذا قررت أن من دفع سعر المقسم سابقاً لا يتحمل تكاليف البنية التحتية، بل تتحمل المستثمر الجديد الفرق، فلن يكون لدى مجلس المدينة أي مشكلة بهذا الشأن.

وأشار إلى أن مشروع توسع المنطقة الصناعية مثله مثل الجمعية التعاونية السكنية، فعند الانتهاء من المشروع تحسب تكلفته كاملة وتقسم على المستفيدين منه، والمستفيد الأول كالأخير.

محافظ حماة: التأخير في المعالجة يفاقم المشكلة

صناعيون يشكون: مجلس المدينة ظلمنا كثيراً بفرضه أسعاراً جديدة للبنية التحتية لمقاسمهم

حماة- محمد أحمد خبازي

يرى العديد من صناعيي حماة الذين استملكوا مقاسم في توسع المنطقة الصناعية الجديد، أن مجلس المدينة ظلمهم كثيراً ويظلمهم بفرضه عليهم أسعاراً جديدة لتكاليف البنية التحتية لمقاسمهم التي سددوا أسعار بعضها نقداً بالعام ٢٠١٧.

وبيّن صناعيون في تصريح لـ«الوطن» أن مجلس المدينة هو الذي تأخر في تنفيذ البنية التحتية للتوسع الجديد للمنطقة الصناعية، متسائلين: لماذا يكلفهم أعباء مادية إضافية على ذنب لم يرتكبوه؟.

وأوضحوا أن سعر متر المقسم كان في العام ٢٠١٧ نحو ٧٥٠٠ ليرة، وفي العام ٢٠٢١ أصبح ٢٢٥٠٠ ليرة، وفي العام الماضي ارتفع إلى نحو ١٨٠ ألف ليرة، واليوم أصبح ما بين ٧٠٠ إلى ٩٥٤ ألف ليرة بحسب الموقع، ومطلوب منهم أن يسددوا وفق السعر الراهن رغم امتلاكهم مقاسمهم منذ سنوات طويلة!.

ومن جانبه بيّن محافظ حماة محمود زنبوعه في تصريح لـ«الوطن»، أنه من الضروري معالجة موضوع البنية التحتية في توسع المنطقة الصناعية الجديد، وأسعار المقاسم فالتأخير في المعالجة يفاقم المشكلة.

ولفت إلى أنه سيتم رفع مذكرة لرئاسة الحكومة لحل مشكلة نقص التمويل لدى مجلس المدينة لاستكمال تنفيذ البنية التحتية، وصرف كشوف الشركات المنفذة.

ومن جهته، بيّن رئيس مجلس مدينة حماة مختار حوراني لـ«الوطن»، أن معالجة هذا الموضوع ليست في مجلس المدينة، وإنما تحتاج إلى قرار جديد من رئاسة مجلس الوزراء.

وأوضح أن المجلس عندما نظم آنذاك مع الصناعيين عقود بيع أولية للمقاسم، لم تكن نهائية، وهم يعرفون ذلك، والسعر يحسب على الورق لتنفيذ كتلة البنية التحتية لكامل المشروع، وقد حُسب آنذاك لكن العمل بمشاريع البنية التحتية لمقاسمهم التي سددوا أسعار بعضها نقداً بالعام ٢٠١٧.

وذكر أنه عند استئناف العمل بمشاريع البنية التحتية بعد تحسن الظروف الأمنية، كانت تحسب تكلفة كل مشروع من مشاريع البنية التحتية وتضاف على سعر المقاسم، وفي كل فترة تعاد حسابات كامل البنية التحتية، والصناعي الذي وقع عقداً مع مجلس المدينة ودفع سعر كامل الأرض سيدفع فرق سعر تنفيذ البنية التحتية لأنها بالأساس لم تكن منفذة عند توقيع العقد.

ولفت حوراني إلى أن قيمة أرض المقسم لا تتغير فهي ثابتة ووفق العقد المبرم مع الصناعي، وما يتغير هو قيمة تكاليف البنية التحتية، موضحاً أن كل مشروع ينفذ بأسعار جديدة ينعكس ذلك على سعر المتر وهذا ما يعده بعض الصناعيين ظلماً.

وأكد حوراني أن الأمر بحاجة إلى قرار من رئاسة مجلس الوزراء، فإذا قررت أن من دفع سعر المقسم سابقاً لا يتحمل تكاليف البنية التحتية، بل تتحمل المستثمر الجديد الفرق، فلن يكون لدى مجلس المدينة أي مشكلة بهذا الشأن.

وأشار إلى أن مشروع توسع المنطقة الصناعية مثله مثل الجمعية التعاونية السكنية، فعند الانتهاء من المشروع تحسب تكلفته كاملة وتقسم على المستفيدين منه، والمستفيد الأول كالأخير.